ملامح الحل المؤجل

خلال الشهر الماضي، اتضحت، بصورة جلية، الطبيعة المتناقضة للمسلك الاميركي تجاه طرفي معادلة الصراع في المنطقة، اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وما كان لهذا المسلك ان يتضح بهذه الصورة لولا الاسلوب الذي تعاطت فيه الادارة الاميركية مع ذيول، ونتائج، حدثين لهما مساس مباشر بدورها، وهما: الازمة السياسية في اسرائيل ومستقبل ائتلافها الحاكم؛ وانتزاع ادارة الرئيس جورج بوش لحرية حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية في الكونغرس.

في مقدم ما يجدر التذكير به، هنا، هو تلك الازمة التي نشبت داخل اسرائيل، نتيجة تنازل رئيس الوزراء، اسحق شامير، امام مطالب المتطرفين في تكتل الليكود، من امثال اريئيل شارون، عندما التزم بأربعة قيود على خطة الانتخابات التي تبنّتها حكومة الائتلاف، في منتصف أيار (مايو) الماضي. وهذه القيود هي: اخماد الانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة؛ وعدم السماح لسكان القدس الشرقية بالمشاركة في الانتخابات؛ والاستمرار في بناء المستوطنات مع عدم التنازل عن أية أراض محتلة؛ والتعهد عدم السماح باقامة دولة فلسطينية ورفض التحاور مع م.ت.ف. تحت أي ظرف (**جيروزاليم بوست**، ٦/٧/١٩٨٩).

هكذا ظهر التناقض في المسلك الاميركي عندما تعاطت الادارة الاميركية مع «الوضع الجديد» الذي نشأ في اسرائيل. فبما ان تلك الادارة تلتزم مبدأ مقايضة الارض بالسلام اساساً للتفاوض حول الحل الشامل، وهي تعتبر بناء المزيد من المستوطنات عرقلة جدية امام التسوية في المنطقة، وتنادي بانتخابات حرة وعادلة مفتوحة لكل سكان الارض المحتلة، بمن فيهم اهالي القدس الشرقية، وتعتبر شرط انهاء الانتفاضة قبل الانتخابات شرطاً تعجيزياً، فقد جاءت قيود الليكود بمثابة صفعة لجهود وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الذي كان دعا، في خطابه الشهير، في ٢٢ ايار (مايو) الماضي، اسرائيل الى دخول مفاوضات مع الاطراف المعنّية بالنزاع، بمن فيهم الفلسطينيون، على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، مشدداً على مبدأ مقايضة الارض في مقابل السلام، وداعياً الى ايقاف عملية الاستيطان، والى التخلي عن فكرة «اسرائيل الكبرى» (جيم هوغلاند، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٨ ـ ٩/٧/١٩٨٩).

الباب الصغير

في البداية، وصف بيكر قيود تكتل الليكود بأنها «لا تساعد» في دفع عملية السلام في المنطقة الى امام، واعلن عن ارسال وفد الى تل ـ ابيب، بهدف «التحقق من مدى التزام الحكومة الاسرائيلية، في هذه اللحظة، بخطة اجراء الانتخابات». واضاف، ان القيود «تطرح، في ذهننا على الاقل، الاسئلة حول مدى جدية الخطة... ونحن نريد ان نتأكد ممّا اذا كانت الحكومة الاسرائيلية ملتزمة الخطة، كما التزمنا، لنرى ما اذا كنا سوف نستمر في دعمنا القوي لها، على نحو ما نفعل الآن» (**نيويورك تايمز**، ١٠/٧/١٩٨٩).

بيد ان التصريحات اللاحقة لمسؤولين في وزارة الخارجية تجنّبت الاشارة الى ماهية «الاسئلة» التي تحدث عنها بيكر، واكتفت بالتحدث عن «خيبة امل» الادارة الاميركية، مع محاولة التفريق بين «شامير» زعيم تكتل الليكود و«شامير» رئيس الحكومة، واعتبرت التزاماته بتلك القيود مسألة حزبية تدخل في خانة السياسة المحلية، التي لا تريد واشنطن اقحام نفسها فيها.

في هذا المنظور، قال مسؤول في وزارة الخارجية، ان تبنّي رئيس الحكومة الاسرائيلية للقيود الاربعة التي فرضها الجناح المتطرف في تكتل